

محاضرة (3)

تحليل العمليات المالية وأسس تسجيل المعاملات المالية

في هذه المرحلة وهي المرحلة الاولى من الدورة المحاسبية ويتم في هذه المرحلة تحليل الأحداث الاقتصادية من أجل تحديد المعاملات المالية الخاصة بالوحدة الاقتصادية وبالتالي استبعاد أي عمليات أخرى قد تخص المالك وليس لها علاقة بالوحدة الاقتصادية، أضف إلى ذلك تحديد العمليات القابلة للقياس بوحدة النقد وتعتمد هذه المرحلة على مدى توفر المستندات المؤيدة للمعاملات المالية التي تمت خلال الفترة المالية، والمستند هو وثيقة يستفاد منها كدليل موضوعي مؤيد لحدوث معاملة مالية مثل الشيكات والفواتير والايصالات. والمستندات أنواع فمنها الداخلية وهي المحررة بمعرفة المنشأة مثل صورة فاتورة البيع والخارجية هي المحررة بمعرفة الغير مثل أصل فاتورة الشراء.

وتعتبر المستندات ذات أهمية لأنها دليل اثبات في حالة نشوء منازعات قضائية بين المنشأة والغير، وهي أساس القيد في الدفاتر المحاسبية كما يتم استخدامها في اثناء عملية مراجعة الحسابات. وتصنف المستندات المحاسبية الى:

1. مستند الصرف: وهو مستند تقوم الوحدة الاقتصادية بإعداده عندما تقوم بدفع المبالغ النقدية او عند تسديد حسابها سواء كان التسديد نقدي او بصك مسحوب على البنك.
2. مستند القبض: وهو مستند تقوم الوحدة الاقتصادية بإعداده عندما تحصل على مبلغ نقدي من العميل سواء كان المبلغ نقدي او بصك مسحوب على البنك.
3. مستند التسوية (القيد): وهو مستند تقوم الوحدة الاقتصادية بإعداده عند حدوث عملية مالية لا تتضمن مدفوعات او مقبوضات، ل يتم تسجيل العملية المالية بعد ذلك في السجلات المحاسبية، مثل عملية البيع الاجل (على الحساب).

ان ما يقوم به المحاسبون هو تسجيل الأحداث الاقتصادية (الصفقات) التي يترتب عليها اثر مالي، اما الأحداث التي لا يترتب عليها اثر مالي فلا يتم تسجيلها فالعقد القانوني لشراء صفقة لا يثبت الا بعد ان تتم عملية الشراء والتنفيذ الفعلي للعقد. ان جوهر العملية المحاسبية يتجسد بأربعة عمليات اساسية وتتمثل بالوظائف الاساسية للمحاسبة وهي:

1. **التحديد:** تحديد الأحداث الاقتصادية (العمليات المالية) التي ينبغي الاهتمام بها ومعالجتها وتجهيزها (هل هي عملية مالية أو غير مالية؟) فالمحاسبة تهتم فقط بالعمليات المالية لأنها لغة المال وهناك ثلاثة شروط يجب توافرها حتى نطلق على الحدث اصطلاح عملية مالية، وبالتالي يمكن تسجيله في السجلات المحاسبية وهي (ان يكون للحدث قيمة مالية، وأن يؤثر الحدث على القوائم المالية، وأن يكون الحدث قد وقع فعلاً مثل: بيع السلع، تقديم الخدمات، الشراء، دفع الأجور. أما العمليات غير المالية مثل: قرار تعيين موظف فالمحاسبة لا تهتم بها.
2. **القياس:** بعد تحديد العمليات المالية يجب أن تكون قابلة للقياس بوحدة النقد (تحديد قيمتها بوحدة النقد) لها قيمة مالية. أما العمليات التي لا يمكن قياسها بوحدة النقد فيتم تجاهلها لأنها عمليات غير مالية.
3. **التسجيل:** بعد قياس العمليات المالية يتم إثباتها في السجلات المحاسبية باتباع الطرق العلمية السليمة وذلك بشكل توثيق تاريخي مستمر.

4. **التوصيل:** لكي تتم الاستفادة من العمليات المالية التي تم تحديدها وقياسها وتسجيلها ينبغي توصيل نتائجها إلى المستفيدين عن طريق إعداد التقارير المالية التي من أهمها القوائم المالية، ثم يقوم المحاسب بتحليل وتفسير هذه القوائم للمستفيدين ليسترشدهم بها في اتخاذ القرارات

مما تقدم اعلاه وبعد ان تم التعرف على كيفية تحديد المعاملة المالية من غير المالية والقياس بوحدة النقد نصل في تسلسل العمليات او الوظائف الاساسية للمحاسبة الى التسجيل للعمليات المالية وهناك نظريتان لتسجيل العمليات المالية في السجلات المحاسبية:

نظرية القيد المفرد:

تقوم هذه النظرية على فرض عدم انفصال الوحدة الاقتصادية عن ملاكها أي ليس لها ذمة مالية مستقلة. وعند التسجيل لا تنظر هذه النظرية إلى الوحدة الاقتصادية باعتبارها طرف مستقل عن أطراف العملية، لذلك تثبت طرف واحد وهو الطرف الخارجي الذي تتعامل معه دون أن تنظر إلى الطرف الثاني وهو الوحدة الاقتصادية نفسها. وتقوم هذه النظرية على اساس جرد موجودات ومطلوبات الوحدة الاقتصادية في بداية المدة وجردها مرة اخرى في نهاية المدة ويكون الفرق ربح او خسارة وتلائم هذه الطريقة الوحدات الصغيرة وتعد هذه الطريقة غير كاملة لا تكفي لاستخراج المركز المالي للوحدة الا بمقارنة رأس المال في بداية المدة مع رأس المال في نهاية المدة المالية او في اللحظة المراد فيها استخراج رأس المال والارباح والخسائر ويتم ذلك باستخدام المعادلات الآتية:

$$\text{رأس المال اول المدة} = \text{الموجودات اول المدة} - \text{المطلوبات اول المدة}$$

$$\text{رأس المال آخر المدة} = \text{الموجودات آخر المدة} - \text{المطلوبات آخر المدة}$$

$$\text{صافي الربح (الخسارة)} = \text{رأس المال آخر المدة} - \text{رأس المال اول المدة}$$

وقد يضاف الى رأس المال مبالغ خلال المدة او يسحب مبالغ من قبل صاحب المشروع فتكون المعادلة بالشكل الآتي:

$$\text{صافي الربح (الخسارة)} = \text{راس المال آخر المدة} - (\text{رأس المال اول المدة} + \text{الاضافات} - \text{المسحوبات})$$

مثال: توفرت البيانات الاتية عن أحد المشاريع الفردية (المبالغ بالدينار):

التفاصيل		2019/1/1	2019/12/31
الموجودات	الصندوق	50000	90000
	المدينون	30000	60000
	البضاعة	25000	45000
المطلوبات	الدائنون	20000	35000

بلغت الاضافات لرأس المال 35000 دينار والمسحوبات من رأس المال 60000 دينار

الحل:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال اول المدة} &= \text{الموجودات اول المدة} - \text{المطلوبات اول المدة} \\ &= (50000 + 30000 + 25000) - 20000 \\ &= \mathbf{85000} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \text{رأس المال آخر المدة} &= \text{الموجودات آخر المدة} - \text{المطلوبات آخر المدة} \\ &= (45000 + 60000 + 90000) - 35000 \end{aligned}$$

$$160000 =$$

صافي الربح (الخسارة) = رأس المال آخر المدة _ (رأس المال اول المدة + الاضافات - المسحوبات)

$$(60000 - 35000 + 85000) - 160000 =$$

$$100000 =$$